

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٦٣

الثلاثاء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس: السيدة أوغوو. (نيجيريا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد إيتشيف
الأرجنتين. السيدة بيرسيبال
الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
أستراليا. السيد كوينلن
تشاد السيد شريف
جمهورية كوريا. السيد أوه جون
رواندا. السيد غاسانا
شيلي. السيد باروس
الصين السيد شن بو
فرنسا السيد أرو
لكسمبرغ السيدة لوكاس
ليتوانيا السيدة كازراجينه
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار
(S/2014/266)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى.
وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1431408 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت
ديفوار (S/2014/266)

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من
النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى
المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول
أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/303، التي
تتضمن نص مشروع قرار قدمته رواندا وفرنسا والمملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا.

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد،
جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا،
لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥
صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار
٢١٥٣ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في
الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم
بالإنكليزية): صوتت الولايات المتحدة مؤيدة للقرار ٢١٥٣
(٢٠١٤) لأننا نؤيد تماما تجديد هذه الجزاءات وولاية فريق
الخبراء التابع للأمم المتحدة، وكلاهما يشكل جزءا هاما من
جهود المجلس الرامية إلى دعم السلام والاستقرار في كوت
ديفوار. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته كوت ديفوار بقيادة
الرئيس واثارا وحكومته. ونشيد أيضا بالحكومة الإفوارية
على الوفاء بالمتطلبات الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لشهادات
المنشأ، مما يسمح برفع الحظر المفروض على استيراد الماس الخام
الذي يكون منشؤه كوت ديفوار.

غير أننا نلاحظ، على الرغم من هذا التقدم، أن الحالة
الأمنية في كوت ديفوار ما زالت تشكل تحديا فيما يدخل
البلد دورته الانتخابية لعام ٢٠١٥. وقد أعرب المجلس مرارا
وتكرارا عن أهمية إجراء إصلاح كبير لقطاع الأمن وتسريح
وإعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو فعال وتحقيق مصالحة
حقيقية وإقامة العدل بصورة منصفة في الجرائم التي ارتكبت
أثناء الأزمة.

وفي ضوء هذه التحديات، تدعو الولايات المتحدة إلى
اتباع نهج تدريجي بقدر أكبر حيال تعديل الحظر المفروض على
الأسلحة. ونحن ندرك أن حكومة كوت ديفوار بحاجة إلى بناء
قوات أمن قادرة وتتسم بالمهنية. غير أننا شعرنا بالقلق إزاء
النتائج الواردة في تقرير فريق الخبراء (S/2014/266) بخصوص
عدم الامتثال بشكل منتظم للإجراءات القائمة لحظر الأسلحة.
ولذلك، نحث كوت ديفوار على إحكام سيطرتها على الأسلحة
والذخائر وعلى مواصلة العمل الهام المتمثل في إصلاح القطاع
الأمني. ونحث المجلس على رصد التطورات على أرض الواقع
عن كثب. وإذا ما أدت التعديلات التي أجريت في الحظر

وعلى وجه أكثر تحديدا، بخصوص الماس المنتج في كوت ديفوار، يعترف القرار بأن كوت ديفوار أوفت بالكامل بالمتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي إلى درجة أنه أصبح من الممكن إنهاء الحظر. وعلاوة على ذلك، فإن القرار يؤكد مجدا أيضا على الضرورة الملحة لقيام حكومة كوت ديفوار بتدريب وتزويد قوات الأمن، لا سيما الشرطة والدرك، بالأسلحة والذخيرة الكافية لتنفيذ مهامها المتعلقة بالأمن وإنفاذ القانون. ولهذا السبب، يعرب وفد بلدي لمجلس الأمن عن امتنان حكومة وشعب كوت ديفوار إزاء اتخاذ القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي يرفع رسميا الحظر المفروض على الماس المنتج في كوت ديفوار ويرفع الحظر على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في ما يتعلق بكوت ديفوار.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد أن حكومة كوت ديفوار تدرك تماما أن أحكام نظام الجزاءات تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والسلام الدائم. وحكومة كوت ديفوار لا تزال ملتزمة بالتعاون التام مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تنفيذ جميع الإصلاحات المتوقعة تحقيقا لهذه الغاية، ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن، لدى النظر في هذه المسألة في المرة المقبلة، من أن ينهي تماما نظام الجزاءات المتعلق بكوت ديفوار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) إلى أي آثار سلبية على الاستقرار في كوت ديفوار، ينبغي للمجلس عندئذ أن يكون مستعدا لاتخاذ الإجراء المناسب.

إن كوت ديفوار شريك هام للولايات المتحدة. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع حكومة وشعب كوت ديفوار من أجل تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في البلد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى تحت رئاستكم، سيدتي، يسرني أن أعرب لكم عن تهنينا ليس على تولي بلدكم العظيم، جمهورية نيجيريا الاتحادية، رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل فحسب، ولكن أيضا على ما أظهرتموه من مهارة وقيادة في هذه الوظيفة الهامة.

يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) ويغتنم هذه الفرصة ليشكر أعضاء مجلس الأمن على التزامهم المستمر بمساعدة كوت ديفوار على استعادة الاستقرار والسلام الدائم. ونلاحظ أن القرار الذي اتخذ للتو يجدد نظام الجزاءات الخاص بكوت ديفوار لمدة سنة واحدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. غير أننا نرى في الوقت نفسه أن الأحكام ذات الصلة قد خُففت إلى حد كبير. وفي الواقع، من المهم بصفة خاصة أن نلاحظ أن مجلس الأمن يعرب في القرار عن الارتياح إزاء إحراز حكومة كوت ديفوار لتقدم كبير على جميع المستويات، ولا سيما في ما يتعلق بتحقيق استقرار الحالة الأمنية والحوار السياسي والمصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي.